فهو حقيقة بحسب الاصطلاح كما مر سابقا نقلا عن المحقق وحمل بعض
ارباب الاصطلاح على اعتنا بالفرق غير معقول مع ان المعتاد في اطلاق
الاضافي على قسميه دون المجازي **قوله** والقسم الاضافي يدفع لما عسى
ان يتوهم من جعل الاضافي قسما من التخصيص انه جعل نفس المسمى قسما
منه **قوله** بهذا المعنى هو ان يكون المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة
الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه
قوله لو عاد قال المحقق وجه الانحصار فيهما ان القصر اما ان يكون
بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب اليه على المنسوب او بالعكس
وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف **قوله** اعني المعنى القائم
بالغير الصفة يستعمل على ثلثة اوجه الاول هذا وهو استعمال المتكلمين
لها في مقابلة الذات والثاني والثالث استعمال اهل العربية اما الاول النعت
والثاني هو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهذا يستعمل
في مقابلة الاسم كقول ابن الحاجب في الالف والنون او في صفة وقوله
في المجموع بعد قوله وشرطه ان كان اسما وان كان صفة ويسمى كل من الاول
والثالث بالصفة المعنوية الا ان اطلاق المعنوية على الاول اكثر فلذلك
اطلق المصنف مع كونه مريدا للاول مخصوصه كما ذكره الشارح والا لم يحمل
الشارح عبارة المصنف على ارادة الثالث لذلك ولا لاحتمال الثالث يحوج الى
تكلف في جريانه في مثل ما زيد الا يقوم او قائم زيد بان يقال بعد تسليم الاقائما
وايضا يلزم ان المقصور عليه في مثل ما زيد الا قائم مفهوم القائم لا نفس القيام
ولا يخفى انه تكلف **قوله** الذي يدل على معنى الخ يرد نحو جسم في الحسي
نسبته **قوله** وبينهما عموم من وجه قال المحقق واما النسبة
بين معنى المعنوية فالظاهر المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم

بالغير

الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر

استعمال الصفة من المتكلمين واهل العقائد

١٤٩

بالغير لا لغيره والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه ان اريد بالمعنى
في قوله اعني المعنى القائم بالغير ما يقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قول الشارح
لتصادقهما الخ وان النسبة بينهما باعتبار الصدق هي المباينة ليس
الا وامكن ان يكون النسبة بين معنيي المعنوية هي المباينة بغير ما ذكره
قدس الله سره لان المعنى الاول نفس المعنى والثاني نفس اللفظ وان اريد بنفس
اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال معنى لصح
ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق
القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشائعة
وعلى التقدير الاخير ينبغي ان يصار الى الحذف في موضعين من عبارة قدس
سره بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القائم بالغير
والمعنى الثاني هو دال ذات ما الخ وهو ان اللفظ العارض
مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة
بينهما العموم من وجه فافهم وجه الحكم بالمباينة ويمكن ان يجاب عنه
بان يكون المعنى بعد التاويل الاول من معنيي المعنوية على قيد فقط
اي هو اللفظ القائم بغيره فقط او دال المعنى القائم بغيره فقط هذا
وانت خبير بان الاولى هو ان يقال المعنى القائم بالغير على ظاهره
فان المقصور حقيقة او المقصور عليه هو نفس المعنى لا اللفظ ولا ضرورة
ملجية للشارح الى ذلك التاويل **فان قلت** لم خص المصنف
اخراج النعت عن الارادة بالذكر ولم يتعرض لعدم ارادة المعنى الثاني
للمعنوية **قلت** لانه والنعت من قبيل واحد اعني من قبيل الالفاظ
ظاهرا ولما كان استعمالها بمعنى النعت كثيرا واستعمالها بمعنى ما دل

ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي المعنوية تعسف فتامل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)